

تحرك عاجل

يجب على إسرائيل ضمان وصول المساعدات إلى غزة

في 26 يناير/كانون الثاني، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل يواجهون خطرًا حقيقيًا وشيكًا بالإبادة الجماعية. وريثًا تصدر المحكمة حكمها النهائي بشأن المزاعم التي قدمتها جنوب أفريقيا حول ارتكاب إسرائيل للإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، أمرت المحكمة باتخاذ ستة تدابير مؤقتة، تضمنت اتخاذ إسرائيل كل ما في وسعها من تدابير لمنع ارتكاب أي أعمال منصوص عليها في الاتفاقية وضمان تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية التي يحتاجها المدنيون في غزة بشكل عاجل. إلا أن القوات الإسرائيلية تواصل تكثيف هجومها المدمر والكارثي على قطاع غزة المحتل وتهدد بتنفيذ عمليات برية في رفح، وتستمر في حصارها شبه الكامل للإنساني وغير القانوني، وتعترض دخول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الوزراء

بنيامين نتنياهو

مكتب رئيس الوزراء

3 شارع كابلان، الكرياه

91950 القدس، إسرائيل

البريد الإلكتروني: mankals@pmo.gov.il

السيد رئيس الوزراء،

نراسلكم لعرب عن بالغ قلقنا بشأن عدم التزام إسرائيل باتخاذ التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، استجابةً للدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا واتهمت فيها إسرائيل بانتهاك التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وذلك فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل. وفي ضوء الخطر الحقيقي والوشيك بوقوع إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في غزة، نحثكم على أن تضمنوا تنفيذ إسرائيل لجميع التدابير الستة المؤقتة التي أمرت بها المحكمة، بما في ذلك أن تمنع إسرائيل ارتكاب الأعمال المنصوص عليها في الاتفاقية، وأن تمنع وتعاقب على أي تحريض علني ومباشر على ارتكاب الإبادة الجماعية، وعلى وجه الأهمية القصوى، أن تتخذ تدابير فورية وفعالة لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها بصورة عاجلة لمعالجة أوضاع المعيشة المتعسرة التي يقاسمها المدنيون في قطاع غزة المحتل.

وبعد أربعة أشهر من القصف الإسرائيلي المتواصل لقطاع غزة، إلى جانب تشديد الحصار غير القانوني المفروض على القطاع الذي دام أكثر من 16 عامًا، يقاسي المدنيون في غزة الأمرين تحت وطأة كارثة إنسانية مروعة؛ إذ يتعرّضون للتهجير الجماعي ويعانون من مجاعة مفتعلة ويحرمون عمدًا من الخدمات الأساسية، بما في ذلك سبل الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، ويواجهون نقصًا في إمدادات الوقود، التي تشتد الحاجة إليها في غزة لتزويد المستشفيات بالطاقة وتقييم المياه وتجهيز المواد الغذائية. ولا تزال حصيلة القتلى في ارتفاع مستمر، مع مقتل أكثر من 28,000 شخص، إلى جانب 10,000 آخرين مفقودين تحت الأنقاض، وإصابة نحو 68,000 شخص، من بينهم آلاف أصيبوا بإعاقات مستديمة. وتعرّض أكثر من 1.7 مليون فلسطيني، أي أكثر من 85% من سكان غزة، للنزوح الداخلي مرة واحدة على الأقل؛ ويواجه أكثر من 2.2 مليون شخص

خطر المجاعة الوشيك، بينما تتفشى الأمراض المعدية على نحو متصاعد بسبب موجات التهجير الجماعي المتتالية والاحتفاظ الشديد وعدم توفر المياه النظيفة ومستلزمات النظافة الكافية. وتصعب تحديدًا على العديد من الأفراد العالقين في أوضاع كارثية بشمال غزة الحصول على إمدادات المساعدات الإنسانية؛ إذ تُعتبر شحيحة بل وغير كافية إلى حد يُرثى له.

إن تقييد وصول المساعدات الإنسانية واستمرار شن الهجمات على المستشفيات لا ينتهكان أمر محكمة العدل الدولية لإسرائيل باتخاذ التدابير المؤقتة بحسب، بل يُشكّلان أيضًا خرقًا لالتزامات إسرائيل القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، بصفتها سلطة احتلال.

في ضوء خطر الإبادة الجماعية الحقيقي والوشيك الذي يهدد الفلسطينيين في غزة ومنعًا لتفاقم الكارثة الإنسانية على نحو أكبر، نحث دولة إسرائيل على الالتزام بحكم محكمة العدل الدولية واتخاذ خطوات فورية وفعالة لإتاحة المجال أمام توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية والطبية التي تشتد الحاجة إليها في كافة أرجاء قطاع غزة بصورة عاجلة، بحسب ما يقتضيه القانون الدولي.

مع الاحترام،

معلومات إضافية

يجب على إسرائيل أن تضمن، بكل ما لديها من سبل، تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة. وقد يتضمن ذلك، على سبيل المثال، إنشاء نقاط إضافية للعبور إلى غزة، بصورة عاجلة، بما في ذلك نقاط عبور إلى شمال القطاع، لضمان وصول الإمدادات إلى جميع مناطق غزة وكذلك رفع الحصار عن القطاع. ويجب على إسرائيل أيضًا أن تضمن تزويد غزة بما يلزم من غذاء ومستلزمات طبية وغيرها من سلع أساسية، بما في ذلك المياه والوقود، كي يتسنى للسكان أن يعيشوا في ظروف مادية ملائمة. كما يُحظر استخدام التجويع باعتباره سلاحًا خلال الحرب.

ويقاسي المدنيون، الذين يدهمهم خطر حقيقي ووشيك بالتعرض للإبادة الجماعية والمجاعة، كارثة إنسانية خلفها القصف الإسرائيلي المتواصل لمناطق قطاع غزة المحتل، جواً ويزاً وبحراً، والتهجير الجماعي لسكان غزة، ومنع المساعدات من الوصول إلى المدنيين، إلى جانب الدمار واسع النطاق الذي شهدته مرافق البنية التحتية المدنية وتشديد إسرائيل للحصار على غزة. ووفقاً لتقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، يواجه 2.2 مليون شخص في غزة خطر المجاعة الوشيك. إضافةً إلى ذلك، يزداد تفشي الأمراض المعدية في قطاع غزة بالكامل؛ بسبب الاحتفاظ الشديد ونقص سبل الحصول على الخدمات الصحية الكافية ومرافق النظافة والمياه النظيفة والصرف الصحي. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يواجه الأطفال في غزة تهديدات مميتة قد تؤدي بحياتهم، مع تزايد حالات المرض والنقص الحاد في التغذية، ما يتسبب في ارتفاع مُلق لحالات الإسهال المزمن. وأعربت اليونيسيف أيضًا عن بواعث قلقها بشأن نقص التغذية الملائمة لأكثر من 155,000 سيدة حامل ومُرضعة، وأكثر من 135,000 طفل دون العامين، بالنظر إلى احتياجات هذه الفئات لتغذية خاصة وضعفها أمام المخاطر المحيطة.

وتزداد الأوضاع الإنسانية الكارثية القائمة في قطاع غزة بأكمله تفاقماً من جراء استمرار تدهور نظام الرعاية الصحية، الذي يُوشك على الانهيار التام. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لا يعمل سوى 13 مستشفى من أصل 36 مستشفى في القطاع بأكمله بصورة جزئية. وفي وسط غزة وجنوبها، حيث يحتمي حاليًا أكثر من مليوني شخص، تعمل المستشفيات بما يفوق طاقتها الاستيعابية بكثير، بما فيها أبرز ثلاثة مستشفيات في هاتين المنطقتين: مستشفى غزة الأوروبي ومجمع ناصر الطبي في خان يونس بالجنوب ومستشفى الأقصى في دير البلح بوسط غزة. أما المستشفيات الأخرى التي تعمل بشكل جزئي، فتعاني من النقص الشديد في المستلزمات الطبية مثل مواد التخدير والمضادات الحيوية والمُسكنات والمُثبّات الخارجية، إلى جانب حاجتها الماسة إلى الوقود والغذاء ومياه الشرب. ولا يزال نقص الطواقم الطبية، بما يتضمن الجراحين المتخصصين وجراحي الأعصاب والمتخصصين في العناية المُركزة، يُشكّل أحد التحديات الكبرى أمام ما تبقى من نظام الرعاية الصحية الذي لا يزال يقوم بوظائفه.

علاوةً على ذلك، تزداد الأوضاع الإنسانية في غزة تعقيداً على نحو بالغ بسبب السبل المحدودة للحصول على الكهرباء والوقود وخدمات الاتصالات. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يشهد قطاع غزة بالكامل، منذ 11 أكتوبر/تشرين الأول 2023، انقطاعاً للكهرباء، بعد أن قطعت السلطات الإسرائيلية إمدادات الكهرباء، بينما أُستغِدت احتياطات الوقود لتشغيل محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع. ولا

يزال انقطاع الاتصالات وإمدادات الوقود الصناعي يعيق الأفراد عن الحصول على الخدمات المُتَقَدِّة للحياة، ويعيق كذلك الجهود التي تبذلها الجهات المُقَدِّمة للمساعدات عن تقييم الأزمة الإنسانية المتفاقمة والاستجابة لها بالقدر الكافي. ويحول النقص الشديد في الوقود دون تشغيل محطات الصرف الصحي، ما يسبب مشكلات بيئية وصحية عامة يفاقمها محدودية سبل الحصول على الإمدادات الصحية وخدمات الصرف الصحي.

وفي خِصَم هذه الكارثة الإنسانية، تدفع نساء غزة ثَمناً باهظاً؛ إذ يعانين من نقص شديد في مستلزمات النظافة، بما في ذلك مستلزمات الدورة الشهرية مثل الفوط الصحية والملابس الداخلية النظيفة والمناديل المبللة وغيرها. وقد بلغ الأمر ببعضهن أن قطعن أقمشة من حواف خيام الإيواء أو من الملابس لاستخدامها كفوط صحية. ويوجد عشرات الآلاف من الحوامل في غزة، بحسب ما ذكره صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد صُنِّف 40% على الأقل من حالات الحمل بأنها شديدة الخطورة. وتضع 180 أما مواليدهن يومياً بدون مساعدة طبيب أو قابلة أو ممرضة خلال عملية الولادة وبدون مُسكِّنات للألام أو مواد للتخدير أو مواد للنظافة.

تدعو منظمة العفو الدولية دولة إسرائيل إلى الالتزام بالتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية واتخاذ تدابير فورية وفعالة لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد حاجة سكان قطاع غزة المُحتل إليها بصورة عاجلة. وتُحذِر منظمة العفو الدولية من العواقب الوخيمة لأي اجتياح بري لرفح، حيثما يوجد أكثر من 1.2 مليون مدني فلسطيني عالق تقطعت بهم السبل بعد أن تعرَّضت الأغلبية العظمى منهم للتهجير. كما يجب على إسرائيل إنهاء حصارها شبه الكامل للقطاع والتوقف عن مهاجمة المستشفيات والمنشآت الطبية. وفي حين أن محكمة العدل لم تدعُ حتى الآن إلى وقف إطلاق النار، تؤكد منظمة العفو الدولية مُجدِّداً أن وقف إطلاق النار على الفور وبشكل دائم من قبل جميع الأطراف هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان تنفيذ التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة ومنع وقوع إبادة جماعية في غزة.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العبرية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 11 أبريل/نيسان 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.